العرب
الأربعاء 2021/05/19
السنة 43 العدد 12063

عُمان تمسح بصمتها الكربونية بمشاريع الهيدروجين البيئي

مسقط – كثفت سلطنة عمان من خطواتها باتجاه تجسيد رؤيتها المستقبلية في مجال البصمة الكربونية بالإعلان عن وضع اللبنات الأولى لتشييد أحد أكبر المشروعات في العالم لإنتاج الهيدروجين الصديق للبيئة وذلك تمهيدا لتصديره إلى الأسواق العالمية.

وتتعزز خطوات الإصلاح عبر هذا التمشي، الذي يقوده السلطان هيثم بن طارق والذي يسعى إلى وضع بصمته على كافة مظاهر النشاط الاقتصادي ضمن برنامج طويل المدى لتنويع أضعف اقتصادات منطقة الخليج العربي.

وقال مطورون في قطاع الطاقة المتجددة الثلاثاء إن كونسورتيوم الذي يضم شركة النفط العمانية (أوكيو) المملوكة للدولة سيطور مشروعا للطاقة المتجددة في البلد الخليجي يكون قادرا على إنتاج الملايين من الأطنان سنويا من الهيدروجين الأخضر الخالي من الكربون.

شركة أوكيو

بصدد تطوير أحد أكبر مشاريع الوقود الأخضر في العالم

والأعضاء الآخرون في هذا التحالف هم إنتركونتنتال إنرجي، التي مقرها هونغ كونغ، وهي شركة لتطوير مشروعات الطاقة المتجددة، وإنرتك، وهي شركة تعمل في استثمار وتطوير الطاقة النظيفة مملوكة للهيئة العامة للاستثمار الكويتية.

وقالت أوكيو العمانية في تغريدة نشرتها على حسابها في تويتر إنها بصدد تطوير "أحد أكبر مشاريع الوقود الأخضر في العالم" بالشراكة مع إنتركونتنتال إنرجي وإنرتك القابضة.

وببلوغ المشروع كامل طاقته، سيتألف من 25 غيغاواط من الطاقة الشمسية المتجددة وطاقة الرياح لإنتاج الهيدروجين. لكن لا توجد تفاصيل دقيقة حتى الآن بشأنه وخاصة في ما يتعلق بالقيمة الاستثمارية أو متى سيكون جاهزا للإنتاج.

ويتزايد اعتبار ما يعرف بالهيدروجين الأخضر، الذي ينتج عن طريق تحليل الماء إلى عنصرين باستخدام الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة، وقود المستقبل لتقليل انبعاثات الكربون التي تنجم عن الوقود الأحفوري.

وقال المطورون في بيان "سيساعد المشروع على إحداث تحول لقاعدة المهارات والخبرات الفنية في مجال الطاقة المتجددة بسلطنة عمان، مما يوفر عددا كبيرا من الوظائف مرتفعة القيمة مع تشييد الموقع وتشغيله".

وتعتمد عُمان بشكل مفرط على النفط والغاز، لكنها وفي خضم رؤيتها الإستراتيجية 2040، تعمل على هدف طموح يتمثل في توفير 30 في المئة من الطلب على الكهرباء بالاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة حتى عام 2030.

ولدى البلد الخليجي موارد قوية من طاقة الرياح بسبب موقعه الإستراتيجي، مع احتلاله لأفضل مواقع الإشعاع الشمسي في المنطقة ما سيساعد على الوصول إلى أهدافه المرسومة في الطاقة المتجددة.

وذكرت صحيفة «عمان» المحلية أن الحكومة تسعى إلى تنويع مصادر الطاقة لإدخال البلد، الذي يعتبر أضعف اقتصادات دول الخليج، في صناعة الهيدروجين من خلال إنشاء أول محطة لإنتاجه وهو ما سيقلل من مخاطر انبعاثات غاز ثنائي أكسيد الكربون الناتج عن احتراق الوقود الأحفوري، والذي تعد عُمان من بين مصدريه عالميا.

وفي العام الماضي، ذكر موقع "سولارابيك" المتخصص بالطاقة المتجددة أن سلطنة عمان اختارت منطقة الدقم موقعا لبناء المحطة، التي ستنتج الهيدروجين الأخضر ومشتقاته مثل الميثانول والأمونيا، وتصدير الفائض.

وقد جاء ذلك في أعقاب الإعلان عن تحويل الميناء الصناعي في محافظة صحار إلى مصدّر عالمي للهيدروجين الأخضر عن طريق الطاقة الشمسية وباستخدام تكنولوجيا التحليل الكهربائي.

وقبل ذلك، قامت مسقط بالعديد من الخطوات باتجاه مسح بصمتها الكربونية، ففي يناير 2019 مركز عُمان للهيدروجين، الأول من نوعه في البلاد، بمقر الجامعة الألمانية للتقنية، في محاولة لتسريع عملية التحول إلى الطاقة المتجددة.

وهذا النشاط المتزايد للسلطنة يتماشى مع مساعي بقية دول الخليج المنتجة للنفط إلى تنويع مصادر اقتصاداتها من خلال استحداث قطاعات ومصادر إيرادات جديدة، وهو ما يشمل دفعة كبيرة في قطاع الطاقة المتجددة.

وبينما تعتزم الإمارات إنتاج وتصدير الهيدروجين كوقود، تعمل السعودية على مشروع هيدروجين بخمسة مليارات دولار في منطقة الأعمال نيوم ذات التقنية العالية.

لكن الكويت سبقتها جميعا، فقد اتسعت طموحاتها في تسويق الوقود البيئي في الأسواق الدولية بعد أن أعلنت شركة البترول الوطنية في يونيو الماضي إتمام مشروع مصنع معالجة الغازات عالية الكبريت بمصفاة ميناء الأحمدي التابعة لها والذي سيعالج الغازات والمكثفات التي تنتجها شركة نفط الكويت من حقولها بغرب البلاد.

ومنذ العام 2016 اتخذت سلطنة عمان خطوات كبيرة نحو بناء الاقتصاد على أسس مستدامة. وقد بدأتها باتخاذ قرار جريء بتحرير أسعار وقود السيارات وفقا للأسعار العالمية بداية 2017.

وكانت قد أكدت عزمها إجراء إصلاحات اقتصادية هيكلية لخفض اعتمادها على النفط إلى النصف خلال 5 سنوات، بعد خطوات لخفض عجز الموازنة من خلال خفض الإنفاق وزيادة الضرائب وإصلاح دعم الوقود وتطبيق ضريبة القيمة المضافة.

استثمار مدرّ للأرباح

صندوق الثروة السعودي يوجّه أنظاره إلى سوق ألعاب الفيديو

ترجيح ضخ استثمارات أكبر مع نهاية 2021

وجه صندوق الثروة السعودي بوصلته نحو سوق ألعاب الفيديو الذي بات يشكل أحد القطاعات الأكثر جذبا لرؤوس الأموال بفضل عائداته الضخمة، وزاد من استثماراته في الشركات المدرجة في سوق المال الأميركي منذ بداية العام الجاري، في تحوّل يرى محللون أنه سيكسب الرياض انطلاقة جديدة تساعدها في المضي قدما نحو تنويع اقتصادها.

الرياض – أعاد صندوق الاستثمارات العامة السعودي ضبط إيقاع انكشافه على أسواق المال، حيث زاد حيازته على أسهم الشركات الأميركية الناشطة في مجال ألعاب الفيديو، في وقت يواصل فيه المراهنة على جني العوائد واستغلال الصفقات المربحة مع التخارج من الاستثمارات التي يراها لم تعد مربحة.

وأفاد إفصاح تنظيمي أميركي الثلاثاء بأن صندوق الثروة السيادي السعودي زاد حيازاته من الأسهم الأميركية إلى نحو 15.4 مليار دولار في الربع الأول من هذا العام، من حوالي 12.8 مليار في نهاية العام الماضي، أي أنه ضخ 2.6 مليار دولار استثمارات جديدة في سوق المال.

وبحسب إشعار للجنة الأوراق المالية والبورصات الأميركية، فإن الصندوق زاد ملكيته في شركة ألعاب الفيديو أكتيفيجن بليزرد إلى قرابة 33.4 مليون سهم من 15 مليون سهم في نهاية الربع الأخير من العام الماضي، ليصل بحجم انكشافه إلى 3.1 مليار دولار من 1.4 مليار.

ويعتبر ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان من أشد المعجبين بألعاب الفيديو ولاسيما لعبة "كول أوف دوتي"، صاحبة الامتياز الأكثر مبيعا لأكتيفيجن. وقد أخبر وكالة بلومبرغ بيزنس ويك في 2016 بأنه كان جزءا من الجيل السعودي الأول الذي نشأ مع تكنولوجيا الألعاب.

كما رفع الصندوق عدد أسهمه في شركة إلكترونك آرتس لألعاب الفيديو والكمبيوتر إلى 14.2 مليون، بما يعادل 1.9 مليار دولار، من حوالي 1.1 مليار دولار في نهاية الربع السابق.

وكانت شركة أكسنتشر الاستشارية الأميركية قد ذكرت في دراسة نشرتها على موقعها الإلكتروني خلال وقت سابق هذا الشهر، أن سوق ألعاب الفيديو تدرّ إيرادات تفوق 300 مليار دولار على المستوى العالمي، فيما أسهمت الجائحة في تحفيز نمو القطاع.

واشترى الصندوق كذلك 2.9 مليون سهم من الفئة (أ) في كوبانج المدعومة من صندوق رؤية التابع لمجموعة سوفت بنك اليابانية، والذي يستثمر في الشركة الكورية الجنوبية أصلا، بما يعادل 141 مليون دولار.

وقد شمل الاستثمار الجديد الآخر في الربع الأخير للصندوق السعودي كومبت هيلث اكوايزيشن كورب، وهي شركة أنشأها رئيس مجلس إدارة شركة إنتل، عمر إشراق، مع شراء حصة 8.7 في المئة مقابل 75.7 مليون دولار.

وفي المقابل، ابتعد عن قطاع النفط، حيث صفى الصندوق حصته في شركة صنكور إنرجي أكبر منتج للنفط المتكامل في كندا، حيث باع 51 مليون سهم.

وتصبّ الترجيحات في أن الصندوق سيواصل على هذا التمشي حتى نهاية العام وقد يفاجئ الجميع بالدخول في استثمارات جديدة لا يتوقعها أحد.

والصندوق السيادي في بؤرة الخطط السعودية لإعادة تشكيل الاقتصاد عن طريق إنشاء قطاعات جديدة وتنويع مصادر الدخل بدلا من الاعتماد على النفط، وهو يحاول التأقلم مع وضعه الجديد في ظل سوق نفط متذبذب مع استغلال الفرص التي قد توفرها الجائحة.

وكان الصندوق قد كشف في نوفمبر الماضي عن استحواذه على حصة تبلغ 8.2 في المئة ضمن الشركة المشغلة للرحلات البحرية كارنيفال كورب، التي يعصف بها فايروس كورونا. وقد أدى ذلك إلى رفع سعر أسهمها بنحو 30 في المئة.

ويدير الصندوق أموالا تُقدر في حدود 400 مليار دولار ومن المتوقع أن يضخ ما لا يقل عن 40 مليار دولار سنويا في الاقتصاد المحلي حتى 2025، ويزيد أصوله إلى تريليون دولار بحلول ذلك الموعد، مما سيجعله من أكبر صناديق الثروة السيادية في العالم.

ويتبنى الصندوق استراتيجية ثنائية المحور تقوم على تكوين محفظة دولية للاستثمار والاستثمار محليا في مشروعات تسهم في تقليص اعتماد السعودية على النفط مستقبلا.

15.4

مليار دولار حيازات الصندوق في الأسهم الأميركية في الربع الأول من 2021 ارتفاعا من 12.8 مليار

وتعتقد راشنا أوبال مديرة الأبحاث في أزور ستراتيجي، أن "صندوق الاستثمارات العامة أراد استغلال أجواء المراهنة على الصعود بأسواق الأسهم في الربع الأول للقيام باستثمارات تنتهز الفرص السانحة وزيادة حجم محفظته."

ونسبت وكالة رويترز إلى أوبال قولها "انسجاما مع الجهود الداخلية لتحقيق أهداف خطة رؤية 2030، يحبّذ السعوديون على ما يبدو الاستثمار في قطاعات مثل التكنولوجيا والنقل، وبخاصة النقل المتطور، والسياحة والترفيه."

وفي أوائل العام الماضي، اشترى الصندوق بكثافة حصص أقلية في شركات حول العالم، مستفيدا من تراجع الأسواق بسبب أزمة فايروس كورونا.

وأظهر الإفصاح الحديث ارتفاع قيمة أكبر حيازاته من الأسهم الأميركية، أي حصته في أوبر تكنولوجيز، إلى حوالي أربعة مليارات دولار في الربع الأول من هذا العام، من 3.7 مليار في آخر يوم من ديسمبر الماضي، نظرا لارتفاع قيمة أسهم شركة النقل التشاركي في تلك الفترة.

وكان صندوق الاستثمارات العامة من أوائل المستثمرين في أوبر، إذ اشترى حصة قيمتها 3.5 مليار دولار في 2016، قبل ثلاث سنوات من إدراج الشركة في 2019.

راشنا أوبال

الصندوق استغل أجواء المراهنة ليزيد من حجم محفظته

وأضحى الصندوق، الذي يرأس مجلس إدارته ولي العهد السعودي الأمير محمد، مستثمرا أكثر نشاطا منذ 2015، حيث استحوذ على حصة بقيمة 3.5 مليار دولار في أوبر، واستثمر 45 مليار دولار في أول صندوق تكنولوجي لسوفت بنك.

ويعد الصندوق أداة رئيسية في خطط ولي العهد لتعزيز استثمارات السعودية في الداخل والخارج في وقت يسعى فيه إلى تنويع الاقتصاد وتخفيف اعتماده على عوائد صادرات النفط.

ومن الاستثمارات اللافتة التي أقدم عليها الصندوق في ذروة انهيار أسعار النفط استحواذه على حصص في أربع شركات نفط أوروبية عملاقة هي رويال داتش شل وتوتال الفرنسية وإيني الإيطالية وإكوينور النرويجية.

وتكشف هذه الخطوة عن رهان البلد الخليجي على الأزمة الحالية التي تمثل فرصة لشراء حصص بأسعار منخفضة على أمل ارتفاع قيمتها بعد انحسار أزمة الوباء الحالية وتعافي الطلب على الطاقة.

وفي الماضي، كانت الرياض تستثمر عائدات النفط الزائدة، ومعظمها في أصول سائلة مستقرة مثل سندات الخزانة الأميركية، غير أن الوضع تغير اليوم بفضل خطط الإصلاح التي بدأت في أبريل 2016.

ويظهر المسؤولون السعوديون حسرة على ضياع فرص سابقة للاستثمار في الشركات والأسهم خلال الطفرة النفطية، التي كان تدرّ المليارات من الدولارات لخزينة أكبر اقتصادات المنطقة العربية.

وقال مدير الصندوق السيادي ياسر الرميان في ديسمبر الماضي، إن "المملكة فوّتت فرصة شراء أسهم رخيصة أثناء الأزمة المالية العالمية عام 2008".

خطة كويتية لزيادة إنتاج النفط والغاز في 2021

الكويت – كشفت الكويت عن خطط لزيادة نشاط مشاريع النفط والغاز خلال العام الجاري بعد أن شهد القطاع تحديات كبيرة جراء أزمة الوباء، الذي تسبب في تراجع عمليات الإنتاج والإمداد في الأسواق العالمية.

وتأتي الخطوة في إطار استراتيجية تحفيزية يسعى البلد الخليجي، العضو في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، من خلالها إلى إخراج القطاع من حالة الركود، وبالتالي تحقيق عوائد أكبر لمواجهة المصاريف ومعالجة الاختلالات المالية في الموازنة العامة.

وذكرت صحيفة "الأنباء" المحلية الثلاثاء أن شركة نفط الكويت الحكومية حددت الـ20 من يونيو المقبل موعدا نهائيا أمام الشركات العالمية لتقديم عروضها بشأن مناقصة عقود استشارات إدارة المشاريع الداخلية الرئيسية، أي بعد أكثر من شهرين من انتهاء الموعد السابق والذي كان مقررا في الـ18 من أبريل الماضي.

وتتنافس شركتا فلور وكي.بي.آر الأميركيتان وشركتا تكنيب ووود غروب البريطانيتان وورلي الأسترالية على الفوز بالعقود، التي تتراوح مدتها بين ثلاث وخمس سنوات. وقد تمت دعوتها لتقديم عطاءات المناقصات للمشاريع المطروحة للمزايدة، لكن لم تذكر شركة نفط الكويت عن قيمة المشاريع.

ومن المتوقع أن تضطلع الشركة التي تفوز بالعقود بدور المستشار في الهندسة والتصميمات الأولية، وكذلك إدارة المشاريع والخدمات المرتبطة بالمشاريع الكبرى لشركة نفط الكويت.

شركة نفط الكويت دعت الشركات المتنافسة إلى تقديم عطاءات المناقصات قبل 20 يونيو 2021

وكانت الشركة الكويتية قد أصدرت في فبراير الماضي قائمة بالمشروعات الحالية والمستقبلية التي من المحتمل أن يغطيها العقد الاستشاري.

ومن بينها مشروع خط أنابيب مصفاة الزور ومنشآت تابعة لشركة نفط الكويت، ومحطة حقن المياه المتدفقة المرحلة الثانية، والمرحلة الأولى من برنامج تطوير النفط الثقيل في حقل فارس السفلي بطاقة إنتاجية قدرها 60 ألف برميل نفط يوميا، والتصميم الهندسي التفصيلي لمرفق ضخ المياه المالحة في محطة معالجة المياه بالصليبية.

وبالإضافة إلى إنشاء محطة فرعية بجنوب الرتقة بطاقة 72 ميغاواط وخطوط أخرى بطاقة 132 كيلوفولط، وإنشاء مركز التجمع الجديد شمال البلاد والذي يضم أربعة أقسام.

وتظهر البيانات الرسمية أن القيمة الإجمالية لمشاريع النفط والغاز والكيمياويات في الكويت سجلت تراجعا العام الماضي بقيمة 24.5 مليار دولار وبنسبة 37 في المئة عن مستوى 66.8 مليار دولار، بمقارنة سنوية.

وأشارت مجلة ميد المتخصصة في شؤون النفط والغاز إلى أن هذا الانكماش المتسارع دليل على أن قطاع الطاقة الكويتي كان الأكثر تضررا بين دول الخليج والجزائر ومصر والعراق من تداعيات الجائحة.

ويعد النفط المورد الأساسي للكويت حيث يبلغ إنتاجها أكثر من 3 ملايين برميل يوميا، كما يقدر احتياطها بنحو 7 في المئة من الاحتياط العالمي.

وتتبنى الكويت استراتيجية نفطية تهدف إلى الوصول إلى طاقة إنتاجية قدرها أربعة ملايين برميل من النفط يوميا، بالإضافة إلى تطوير المصافي النفطية ورفع طاقة التكرير إلى 1.4 مليون برميل يوميا من 936 ألف برميل حاليا، إلى جانب تطوير صناعة البتروكيمياويات.

وكانت الحكومة الكويتية قد أعلنت في فبراير 2017 أنها تعتزم إعطاء القطاع الخاص مجالا أوسع لزيادة حصة المنتجات والخدمات المحلية في المشاريع النفطية التي ستنفذها خلال السنوات المقبلة.

وقال وزير النفط عصام المرزوق حينها إن "مؤسسة البترول الكويتية لديها برنامج لزيادة المحتوى المحلي في الصناعة النفطية، من خلال الاعتماد على القطاع الخاص في توفير المواد والخدمات التي تحتاجها عمليات ومشاريع المؤسسة".

إعادة توجيه بوصلة الاستثمارات